Ikhlas BENABID¹

THE JURISDICTION OF THE INTERNATIONAL CRIMINAL COURT (ICC) WITH CRIMES OF INTERNATIONAL TERRORISM (BETWEEN THE POSSIBILITY OF EXTENDING THE COURT'S CURRENT JURISDICTION AND THE NEED FOR FUTURE AMENDMENT OF THIS JURISDICTION)

<http://dx.doi.org/10.47832/2717-8293.6-3.40>

Research Article

Received:

18/04/2021

Accepted:

13/06/2021

Published:

01/07/2021

This article has been scanned by **iThenticat**
No plagiarism detected

Copyright © Published by Rimak Journal,
www.rimakjournal.com

Rimar Academy, Fatih,
Istanbul, 34093 Turkey
All rights reserved

Abstract:

Terrorism is now a widespread phenomenon of concern that threatens international peace and security and that its crimes constitute one of the most serious crimes against the peace and well-being of mankind. In this regard, we would like to highlight the study's importance, since all the circumstances and facts of reality have made it necessary to include the crimes of international terrorism within the jurisdiction of the International Criminal Court, which was established as a basis for the maintenance of international peace and security by prosecuting and punishing the perpetrators of the most serious crimes against peace and human security. There is no doubt that the crimes of international terrorism are among the most serious, if not the most dangerous crimes at present. Through this research paper, we have tried to explain and clarify the jurisdiction of the International Criminal Court (ICC) to deal with crimes of international terrorism and whether this jurisdiction can be exercised in accordance with the current Statute of the Court or in the context of future amendments to the ICC, to conclude the study with a set of findings and recommendations that we consider necessary to counter this type of crime.

Key words: Jurisdiction of The International Criminal Court ; The Crimes of International Terrorism ; Future Amendments to The Statute of The ICC.

¹ Dr. , Batna 1 University, Algeria, benabidiib@gmail.com, <https://orcid.org/0000-0002-0988-6042>

اختصاص المحكمة الجنائية الدولية بنظر جرائم الإرهاب الدولي (بين إمكانية امتداد الاختصاص الحالي للمحكمة وضرورة التعديل المستقبلي لهذا الاختصاص)

إخلاص بن عبيد²

الملخص

أضحى الإرهاب في الوقت الراهن ظاهرة واسعة الانتشار تبعث على القلق وتهدد السلم والأمن الدوليين، وأن جرائمه تعد باتفاق من أشد الجرائم خطورة على سلم ورفاه البشرية. وهنا تبرز أهمية البحث، حيث أن كافة الظروف ومعطيات الواقع أضحت تدعو وتدفع بقوة نحو ضرورة إدراج جرائم الإرهاب الدولي ضمن دائرة الاختصاص الموضوعي للمحكمة الجنائية الدولية التي أنشئت أساساً للمحافظة على السلم والأمن الدوليين عن طريق ملاحقتها ومعاقبتها لمرتكبي أشد الجرائم خطورة على السلم وأمن البشرية، وليس من شك أن جرائم الإرهاب الدولي من بين الجرائم التي تتسم بتلك الخطورة إن لم تكن أخطرهما على الإطلاق في الوقت الراهن.

حيث حاولنا من خلال هذه الورقة بيان مدى اختصاص المحكمة الجنائية الدولية للنظر في جرائم الإرهاب الدولي، وفيما إذا كان هذا الاختصاص يمكن أن يمارس وفقاً للنظام الأساسي الحالي للمحكمة أم في إطار تعديلات مستقبلية لهذا النظام، لنختم الدراسة بمجموعة من النتائج والتوصيات التي نراها ضرورية لمواجهة هذا النوع من الجرائم **الكلمات المفتاحية:** اختصاص المحكمة الجنائية الدولية، جرائم الإرهاب الدولي، تعديلات مستقبلية للنظام الأساسي للمحكمة.

المقدمة:

أضحى الإرهاب في الوقت الراهن ظاهرة واسعة الانتشار تبعث على القلق، وتهدد السلم والأمن الدوليين، وأن جرائمه تعد باتفاق من أشد الجرائم خطورة على سلم ورفاه البشرية، وهنا تبرز أهمية البحث، حيث أن كافة الظروف ومعطيات الواقع أضحت تدعو وتلح وتدفع بقوة نحو ضرورة إدراج جرائم الإرهاب الدولي ضمن دائرة الاختصاص الموضوعي للمحكمة الجنائية الدولية التي أنشئت أساساً للمحافظة على السلم والأمن الدوليين عن طريق ملاحقتها ومعاقبتها لمرتكبي أشد الجرائم خطورة على السلم وأمن البشرية، وليس من شك أن جرائم الإرهاب الدولي من بين الجرائم التي تتسم بتلك الخطورة إن لم تكن أخطرهما على الإطلاق في الوقت الراهن. حيث يهدف البحث إلى ما يلي:

- إبراز مدى خطورة جرائم الإرهاب الدولي الأمر الذي يستدعي تدخل المحكمة الجنائية الدولية لنظر هذه الجرائم وبالتالي الحد من ارتكابها ومن إفلات مرتكبيها.
 - تحديد مدى إمكانية نظر المحكمة الجنائية الدولية في جرائم الإرهاب الدولي وفقاً لاختصاصها الموضوعي الحالي المحدد وفقاً لنظامها الأساسي، أم أنه لتتمكن المحكمة من نظر هذه الجرائم فإنه لا بد من تمديد اختصاصها الموضوعي وهو ما يعني تعديل النظام الأساسي للمحكمة مستقبلاً.
 - تحديد الآلية التي من خلالها يتم تعديل اختصاص المحكمة لإمكانية النظر في جرائم الإرهاب
- ومن خلال ما سبق جاءت الدراسة للإجابة عن الإشكالية التالية: ما مدى اختصاص المحكمة الجنائية الدولية للنظر في جرائم الإرهاب الدولي؟ وهل هذا الاختصاص يكون وفقاً للنظام الأساسي الحالي للمحكمة أم في إطار تعديلات مستقبلية لهذا النظام؟

وللإجابة عن الإشكالية السابقة تم اعتماد المخطط التالي للبحث:

المحور الأول: إمكانية امتداد الاختصاص الحالي للمحكمة لنظر جرائم الإرهاب الدولي.

أولاً- جرائم الإرهاب بين اختصاص القضاء الدولي الجنائي والاختصاص الوطني.

ثانياً- اختصاص المحكمة الجنائية الدولية بنظر جرائم الإرهاب الدولي تحت وصف قانوني آخر.

²د.، جامعة باتنة 1، الجزائر، benabidiib@gmail.com

المحور الثاني: ضرورة التعديل المستقبلي لاختصاص المحكمة الجنائية الدولية.
أولاً-تباين المواقف حول ادراج جرائم الإرهاب الدولي في اختصاص المحكمة الجنائية الدولية.
ثانياً-آلية تعديل اختصاص المحكمة الجنائية الدولية.

المحور الأول: إمكانية امتداد الاختصاص الحالي للمحكمة لنظر جرائم الإرهاب الدولي.
إن الإرهاب إذا بلغ حداً معيناً من الجسامة وتوافرت فيه عناصر الجريمة الدولية اعتبر جريمة دولية ولو تطلب ذلك أن يحمل وصفاً قانونياً آخر، إضافة إلى أن اتفاقية جنيف 1937 الخاصة بمنع ومعاونة الإرهاب، والاتفاقية الأوروبية الخاصة بقمع الإرهاب لعام 1977 قد نصت على أن الإرهاب الدولي يعد جريمة جنائية دولية (الجميلي، 2015، صفحة 76)، و عليه و بناء على ما سبق فإنه يمكن للمحكمة الجنائية ان تختص بملاحقة جرائم الإرهاب الدولي كما سيأتي بيانه.

أولاً- جرائم الإرهاب بين اختصاص القضاء الدولي الجنائي والاختصاص الوطني.
يمارس القضاء الوطني اختصاصه على جرائم الإرهاب الدولي -كجريمة وطنية مهما توافرت في هذه الجريمة وصف الجريمة الدولية من حيث المصدر- إما طبقاً للقواعد العامة للاختصاص، أو طبقاً لقاعدة الاختصاص الجنائي العالمي الذي يسمح للقضاء الوطني بملاحقة مرتكبي بعض الجرائم ولو قامت خارج إقليم الدولة وبغض النظر عن جنسية مرتكبيها أو جنسية المجني عليه. (زرقط، 2015، صفحة 125)
غير انه وفي ظل مواجهة عجز القمع الوطني للإرهاب أمام المحاكم الوطنية، أصبحت ملاحقة الإرهابيين على مستوى المحاكم الجنائية الدولية مسألة في غاية الأهمية لأنها لا تعكس فقط خطورة جريمة الإرهاب بوصفها مساساً بالسلم والأمن الدوليين، وتضر بمصالح جميع الدول، بل أيضاً تجنب تلك الملاحقة قصور المحاكم الوطنية في مجال إفلات الجناة من العقاب. (زرقط، 2015، صفحة 125)

ويرجع الاختصاص في متابعة الإرهابيين للقضاء الوطني، إذ لا توجد محكمة على المستوى الدولي تختص بذلك، غير أن العولمة جعلت من الإرهاب عابراً للحدود والأوطان مما يصعب متابعة مرتكبي العمليات الإرهابية المتواجدين خارج الإقليم، فأحياناً أهم الأدلة والشهود والضحايا ونتائج الجريمة لا تتواجد ضمن اختصاص دولة واحدة، لذا فلا يجد القضاء الوطني إلا التعاون مع السلطات الأجنبية لمتابعة مرتكبي تلك الجرائم. (قمودي، 2014، صفحة 235، 236)

وفي ظل غياب محكمة دولية تختص بمحاكمة مرتكبي الجرائم الإرهابية، فإن العمل الإرهابي يخضع لاختصاص المحكمة الجنائية الدولية التي تختص بنظر هذا العمل تحت أوصاف قانونية أخرى غير الإرهاب كما سيأتي بيانه.

ثانياً- اختصاص المحكمة الجنائية الدولية بنظر جرائم الإرهاب الدولي تحت وصف قانوني آخر.
إن بعض رجال القانون يعتبر أن إمكانية امتداد اختصاص المحكمة لجرائم الإرهاب أمراً ممكناً ووارداً، واستندوا في ذلك الطرح على عدة اعتبارات منها أن المحكمة الجنائية الدولية تختص بأشد الجرائم خطورة، وهذا ما يرويه ينطبق على أفعال الإرهاب التي ترقى لمصنف الجرائم المنصوص عليها في المادة السابعة من النظام الأساسي، أي الجرائم ضد الإنسانية التي تتسبب بطريق العمد في معاناة شديدة أو في أذى خطير يلحق بالجسم أو بالصحة العقلية أو البدنية، كما يرون أنه عند النظر إلى الجرائم التي نصت عليها المادة الخامسة يلاحظ أنها تشترك في جسامة وخطورة الآثار المترتبة عليها، وهذا ما تتميز به أيضاً جرائم الإرهاب من تهديد لأمن وسلامة المجتمع الدولي، كما يمكن حسبهم تكييف بعض الأفعال الإرهابية بأنها جرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية وبالتالي تدخل في نطاق الاختصاص. (سبع، 2010، صفحة 18-)

1-الإرهاب كجريمة إبادة جماعية:

يتابع الإرهابي عن جريمة الإبادة إذا قام ببث الرعب والفرع في صفوف باقي الجماعة، باعتبار أن هذا العمل هو جريمة إرهابية لأنه تعمد بث الرعب والخوف بين عامة أفراد الجماعة، وهو في نفس الوقت يشكل جريمة إبادة تدخل في اختصاص المحكمة الجنائية الدولية طبقاً لنص المادة 06 من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، وفي نفس الوقت عمل إرهابي يعتمد على بث الرعب والفرع والخوف بين عامة الناس لتحقيق هدف معين. (جربوج، 2010، صفحة 126)

2-الإرهاب كجريمة حرب:

يعتبر الإرهاب جريمة حرب إذا وقع أثناء نزاع مسلح، ويعتبر انتهاكاً للاتفاقيات والأعراف المطبقة على هذا النزاع والتي يضمنها القانون الدولي الإنساني، ويتصور ذلك عندما تستخدم وسائل إرهابية في القتال عن طريق نشر الرعب بين السكان المدنيين في إطار الاعتداء عليهم، ففي هذه الحالة يعتبر الإرهاب جريمة حرب مخالفة للقانون الدولي الإنساني. (جربوج، 2010، صفحة 127)

وإذا كان النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية قد خلا من جرائم الإرهاب، فإنه قد تضمن جرائم الحرب، فإن الاعتداء على المدنيين بنية إحداث الرعب يجعل جريمة الحرب ذات وصفين قانونيين متلازمين، الأول هو وصف جريمة الحرب والثاني هو وصف جريمة الإرهاب، ويكفي لانعقاد اختصاص المحكمة الجنائية الدولية توافر الوصف الأول فقط، وفي هذه الحالة يعتبر توافر الوصف الثاني هو مجرد عامل تأخذ المحكمة في اعتبارها عند تقرير العقاب. (الجميل، 2015، صفحة 77، 78)

3- الإرهاب كجريمة ضد الإنسانية:

عرفت المادة 07 من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية الجريمة ضد الإنسانية بأنها أي فعل من الأفعال المنصوص عليها في الفقرة الأولى من هذه المادة متى ارتكب في إطار هجوم واسع النطاق أو منهجي موجه ضد أي مجموعة من السكان المدنيين، ومع ذلك يمكن أن تدرج الأفعال الإرهابية ضمن الجرائم ضد الإنسانية إذا ما توافر ركنان، الأول مادي ويستوي أن تقع هذه الأفعال الإرهابية في زمن السلم أو الحرب، وتدرج أعمال الإرهاب تحت الجرائم ضد الإنسانية إذا كانت جزءاً من اعتداءات تمت بطريقة منظمة وعلى نطاق واسع ضد السكان المدنيين أي ضد عدد كبير منهم.

أما الركن المعنوي فيتمثل في النية الإرهابية من خلال بث الرعب بين الناس، أو حمل سلطة عامة أو خاصة على القيام بعمل أو الامتناع عنه، وكان مرتكبو هذه الأفعال عالمين بأنها جزء من اعتداء عام منظم ضد المدنيين، وفي شأن العلم بالهجوم فقد فسرت الفقرة 02 من المادة 07 من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية أن المقصود بالهجوم الموجه ضد أية مجموعة من السكان المدنيين بأنه يعني أية مجموعة تضم أعداداً كبيرة وغير محددة لأشخاص من السكان المدنيين بغض النظر عن الجنس أو العرق أو الدين، وذلك بأن يتم الهجوم عملاً بسياسة دولة أو منظمة تفضي بارتكاب هذا الهجوم، أو تعزيزاً لهذه السياسة. (زرقت، 2015، صفحة 129)

غير أنه وإذا كان جانب من الفقه يرى بإمكانية اختصاص المحكمة الجنائية الدولية بنظر جرائم الإرهاب الدولي تحت وصف قانوني آخر. كما سبق بيانه، فإن جانباً آخر يرى أن تعريف جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية لا يتطابق مع تعريف الإرهاب بسبب الطبيعة العشوائية للجرائم الإرهابية. كما أن تكييف الجرائم الإرهابية على أنها جرائم ضد الإنسانية ومن ثم امتداد اختصاص المحكمة الجنائية الدولية لتشملها فيه كثير من المغالاة وتحميل للنصوص أكثر مما تتحمل وإنما مجرد محاولات فقهية تصطدم بحقائق واقعية وقانونية، لعل من أهمها إن المادة 4 من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية تشترط أن تكون الجريمة قد ارتكبت في إطار هجوم واسع النطاق أو منهجي موجه ضد أية مجموعة من السكان المدنيين وعن علم بالهجوم، وهذا الوصف إذا كان ينطبق على بعض الجرائم الإرهابية فإنه لا ينطبق على البعض الآخر، فالمقصود بعبارة واسع النطاق يعني عمل ضخم متكرر الحدود على نطاق واسع ينفذ بشكل جماعي وبخطورة كبيرة ضد عدد وافر من الضحايا، في حين أن بعض الأفعال الإرهابية يكون عدد الضحايا فيه قليل نسبياً، وفي هذه الحالة فإن الهجوم الإرهابي إذا لم يكن منهجياً فإن الأفعال المرتكبة لن تكيف على أنها جرائم ضد الإنسانية. (منديل وبراء منذر كمال، 2009، صفحة 255)

المحور الثاني: ضرورة التعديل المستقبلي لاختصاص المحكمة الجنائية الدولية.

رغم أن فئات الجرائم الواردة في اختصاص المحكمة وصفت بأنها: "أشد الجرائم خطورة موضع الاهتمام الدولي" وفقاً لديباجة النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، إلا أن اختصاص المحكمة لم يتضمن جرائم الإرهاب الدولي التي تعد وبحق من أشد الجرائم خطورة إن لم تكن أخطرهما على الإطلاق.

و الواقع أن جرائم الإرهاب- إضافة إلى جريمة الاتجار بالمخدرات، و الجرائم ضد موظفي الأمم المتحدة - كانت ضمن الجرائم المقترحة بأن تشملها المادة الخامسة من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية التي تحدد الاختصاص الموضوعي للمحكمة، فلقد جاء نص تلك المادة في مشروع النظام الأساسي الذي عرض على المؤتمر الدبلوماسي، حيث جاء تقرير اللجنة التحضيرية لإنشاء المحكمة متضمناً الجرائم الإرهابية و عرفها كما يلي: (زرقت، 2015، صفحة 121)"

لأغراض هذا النظام الأساسي، تعني جرائم الإرهاب:

أ- القيام بأعمال عنف أو تنظيمها أو الإشراف عليها أو الأمر بها أو تسييرها أو تمويلها أو تشجيعها أو التغاضي عنها، عندما تكون هذه الأعمال موجهة ضد دولة أخرى وتستهدف الأشخاص أو الممتلكات، وتكون ذات طبيعة كفيلة بإشاعة الإرهاب أو الخوف أو عدم الأمان في نفوس الشخصيات العامة أو جماعات من الأشخاص أو السكان، لأي اعتبارات أو أغراض ذات طبيعة سياسية أو فلسفية أو إيديولوجية أو عنصرية أو إثنية أو دينية أو أية طبيعة أخرى قد يتدرج بها لتبريرها.

ب- جريمة بموجب الاتفاقيات الآتية:

- 1- اتفاقية قمع الاستيلاء غير المشروع على الطائرات لعام 1970.
 - 2- اتفاقية قمع وعقاب الجرائم ضد الأشخاص المتمتعين بحماية دولية بمن فيهم الدبلوماسيين لعام 1973.
 - 3- الاتفاقية الدولية لمناهضة أخذ الرهائن لعام 1979.
 - 4- اتفاقية قمع الأعمال غير المشروعة ضد سلامة الملاحة البحرية 1988.
 - 5- بروتوكول قمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة المنصات الثابتة القائمة في الجرف القاري لعام 1988.
 - ج- جريمة تنطوي على استخدام الأسلحة النارية والأسلحة والمتفجرات والمواد الخطرة متى استخدمت كوسيلة لارتكاب العنف دون تمييز، مما ينطوي على التسبب في وفاة أشخاص أو جماعات من الأشخاص أو السكان أو في إحداث إصابات بدنية خطيرة لهم أو إلحاق ضرر خطير بالممتلكات.
- وفيما يلي سنبرز أهم أسباب التراجع عن إدراج هذه الجرائم واستبعادها من الاختصاص الموضوعي للمحكمة.
- أولاً- تباين المواقف حول إدراج جرائم الإرهاب الدولي في اختصاص المحكمة الجنائية الدولية**
- يشكل الاختصاص الموضوعي للمحكمة الجنائية الدولية أهم إشكال لها، والذي لا يغطي في الوقت الحالي سوى الجرائم الدولية الكلاسيكية، جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية. إذ لا يتضمن النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية أي أحكام تتعلق بالأعمال الإرهابية، وكل المحاولات للقيام بذلك خلال المفاوضات في ندوة روما باءت بالفشل.

وبشكل عام، شكل تحديد الجرائم التي تدخل ضمن اختصاص المحكمة الجنائية الدولية عند صياغة نظام روما الأساسي مسألة شائكة. وقد أعرب معارضو إدراج جرائم الإرهاب الدولي في اختصاص المحكمة عن تحفظات قانونية وسياسية، رغم مطالبة العديد من الدول بإدراج هذه الجريمة في اختصاص المحكمة، وفيما يلي سنعرض حجج المطالبين بإدراج جرائم الإرهاب في النظام الأساسي للمحكمة وحجج المطالبين بالاستبعاد.

- 1- حجج المطالبين بإدراج جرائم الإرهاب الدولي في اختصاص المحكمة: من حججهم ما يلي:
 - أ- يرى هذا الاتجاه بأنه من غير الممكن أن تستبعد من اختصاص المحكمة جرائم يمثل هذا الاهتمام الدولي فضلاً عن طبيعتها الخطرة، فهذه الوفود ترى بأن جرائم الإرهاب الدولي تهدد أمن وسلامة المجتمع الدولي و بالتالي فإن إدراجها ضمن اختصاص المحكمة الجنائية يعد من أفضل السبل لقمع هذه الجرائم، إذ يمكن أن ينال مرتكبو هذه الجرائم ومن يمولهم ويرعاهم أو يخطط لهم أو يساندتهم عقاباً رادعاً أي كانت مواقعهم، و من خلال إجراءات قضائية تتوفر فيها ضمانات المحاكمة العادلة، و سوف تكون الدول ملتزمة بالتعاون مع المحكمة بما هو متاح لديها من معلومات حول هذه الأنشطة و تمويلها و اتصالاتها، فضلاً عن التعاون في أعمال التحقيق و القبض و التفتيش... من مما يفوت الفرصة على الدول التي تدعي أنها تنبذ الإرهاب و لا تحمي أو تأويه بأن تتصرف في الواقع على خلاف ما تعلن أو بما يتناقض مع التزاماتها بالتعاون مع المحكمة الجنائية و تكمل القضاء الوطني. (سبع، 2010، صفحة 18)
 - ب- إن إدراج جرائم الإرهاب الدولي في اختصاص المحكمة من شأنه مساعدة الدول التي تعاني من الاضطرابات السياسية الداخلية، و تعجز عن إحالة مرتكبي هذه الجرائم الى القضاء الوطني، ان تستعين بالمحكمة في تحقيق هذه الغاية ، و بالتالي لا يفلت مرتكبوها من العقاب. (صابر، 2018، صفحة 322)

ج- إن منح الاختصاص للهيئات القضائية الداخلية للدول بالنظر في جرائم الإرهاب الدولي سيؤدي حتماً إلى انحلال قمع هذه الجرائم تحت وطأة تعدد الأحكام الوطنية، و تطبيق نصوص قانونية داخلية مختلفة، في حين ان إدراج جرائم الإرهاب الدولي ضمن اختصاص المحكمة الجنائية الدولية سيؤدي إلى توحيد الأحكام الصادرة بشأن هذه الجرائم، ويسمح للدول بتفادي إشكالات التنازع القضائي في متابعة مرتكبيها. (نسيب، 2019)

2- حجج المطالبين باستبعاد جرائم الإرهاب الدولي من اختصاص المحكمة:

تعددت حجج المعارضين بين القانونية والسياسية، منها:

أ- انعدام تعريف شامل ومتفق عليه للإرهاب:

دخلت فكرة الإرهاب عالم الفكر القانوني لأول مرة في المؤتمر الدولي الأول لتوحيد القانون العقابي الذي انعقد في مدينة وارسو في بولندا عام 1291 ومنذ ذلك التاريخ لم تتوقف المحاولات الفقهية لوضع تعريف جامع ومانع للإرهاب، إلا أن آراء فقهاء القانون الدولي تباينت حول مسألة تعريف الإرهاب، حتى أن البعض منهم أصبح يعارض أصلاً محاولة التعرض لتعريفه، واعتبروا ذلك مضيقاً للوقت والجهد ولن يحقق تقدماً في حل المشكلة، فأى تعريف للإرهاب محكوم عليه بالفشل، لعدم وجود محتوى قانوني محدد لمصطلح الإرهاب، وتنوع السلوك المرتبط به واتساع مفهومه الغامض ليشمل نطاقاً واسعاً من الأعمال والأشخاص. (CARTIER, 2000, p. 228)

فرغم التعريف السابق ذكره و الذي تم وضع اثناء الاعمال التحضيرية للنظام الأساسي للمحكمة، الا ان الدول المعارضة احتجت على إدراج جرائم الإرهاب الدولي ضمن الاختصاص الموضوعي للمحكمة الجنائية لغياب مفهوم جامع ومانع

للإرهاب لا في اتفاقية دولية موحدة، ولا في القانون الدولي العام، إذ يعد الإرهاب -رغم انتشاره الواسع وآثاره الخطيرة على جميع الدول- من الظواهر التي لم يتم تحديد مفهومها بشكل واضح، بل وتوجد بشأنها تناقضات واضحة في التعامل معها والتصدي لها بإجراءات تشريعية وعقابية مختلفة. (العلماء، 2009، صفحة 80)

ب-الموقف السياسي لبعض الدول:

أثناء الأعمال التحضيرية لإنشاء المحكمة الجنائية الدولية، في سياق الحرب على الإرهاب التي أعلنتها الولايات المتحدة الأمريكية، حاولت هذه الأخيرة التحرك على جميع الأصعدة لعدم تمكن المحكمة من أداء مهامها إذا تعلق الأمر برعايا أمريكيين، وكان الرئيس الأمريكي في 2002/5/2 قد صرح أن المحكمة الجنائية الدولية قد تشكل تهديدا للولايات المتحدة الأمريكية في اتخاذ التدابير اللازمة في حربها ضد الإرهاب والذي قد يعرض العسكريين الأمريكيين إلى متابعات جنائية دولية. (لونيسي، 2012، صفحة 353)

ج- ترك مسألة مكافحة الإرهاب للمحاكم الوطنية للدول:

رأت بعض الدول أن متابعة مرتكبي جرائم الإرهاب الدولي سيكون أكثر فعالية على المستوى الوطني فمن الأحسن ترك الاختصاص بها للمحاكم الوطنية في إطار الآليات التقليدية للتعاون القضائي الدولي، إذ أن إثقال كاهل المحكمة بمتابعة مرتكبي هذه الجرائم قد يتسبب في إفشال مهمتها وتهوين اختصاصها، كما أن جرائم الإرهاب هي جرائم عادية تحاكم من قبل المحاكم الوطنية. (فريجة، 2011، صفحة 173)

د- الخلط بين الإرهاب وحقوق المقاومة المسلحة المشروعة:

يمكن السبب الرئيسي في تباين مواقف الدول حول إدراج جرائم الإرهاب الدولي ضمن الاختصاص الموضوعي للمحكمة الجنائية الدولية في الخلط المتعمد غالبا من جانب بعض الدول، ولأغراض سياسية، بين الإرهاب من جهة وحقوق المقاومة المسلحة المشروعة ضد النظم العنصرية والاحتلال الأجنبي من أجل التحرر وتقرير المصير من جهة أخرى، فمن أصعب المشاكل القانونية التي واجهت الدارسين لوضع تعريف للإرهاب الدولي هي مسألة التفرقة بين أعمال الإرهاب والأعمال التي تقوم بها حركات المقاومة الشعبية المسلحة وصولا لحقها في تقرير المصير، خاصة في ظل تباين مواقف الدول في التمييز بين غايات الإرهاب والمقاومة. (نسيب، 2019، صفحة 119)

هـ- الخوف من تسييس المحكمة الجنائية الدولية:

اعتبر بعض الفقهاء والدارسين لموضوعي الإرهاب والمحكمة الجنائية الدولية أن الإرهاب يعتبر من الجرائم السياسية، وهذا الطابع السياسي للإرهاب لا يتوافق مع الاختصاص القضائي للمحكمة، لأن إدماج الإرهاب ضمن اختصاصها سيؤدي إلى تسييسها. (صابر، 2018، صفحة 322)

و في النهاية انتهى المؤتمر إلى حل وسط مقتضاه أنه مع التسليم بأن الإرهاب من الجرائم الخطيرة، و نظرا للأسباب السابقة فإنه يمكن إضافته في المستقبل إلى اختصاص المحكمة بعد القيام بدراسات مستفيضة في هذا الشأن وعند النظر في تعديل اختصاص المحكمة. (قصيله، 2009، صفحة 563، 564)

ثانيا- آلية تعديل اختصاص المحكمة الجنائية الدولية.

من خلال ما سبق يتضح أنه وإمكانية مد اختصاص المحكمة الجنائية ليشمل جرائم الإرهاب الدولي، فإنه يتعين تعديل النظام الأساسي للمحكمة من خلال المؤتمرات الاستعراضية التي نصت عليها المادتين 1/121 و 1/123 و 2، حيث نصت المادة 1/121 على: "بعد انقضاء سبع سنوات من بدء نفاذ هذا النظام الأساسي، يجوز لأية دولة طرف أن تقترح تعديلات عليه، ويقدم نص أي تعديل مقترح إلى الأمين العام للأمم المتحدة ليقوم على الفور بتعميمه على جميع الدول الأطراف"

أما المادة 1/123 و 2 من هذا النظام فقد نصت على:

1- بعد انقضاء سبع سنوات على بدء نفاذ هذا النظام الأساسي، يعقد الأمين العام للأمم المتحدة مؤتمرا استعراضيا للدول الأطراف للنظر في أية تعديلات على هذا النظام الأساسي. ويجوز أن يشمل الاستعراض قائمة الجرائم الواردة في المادة 5 دون أن يقتصر عليها. ويكون هذا المؤتمر مفتوحا للمشاركين في جمعية الدول الأطراف وبنفس الشروط.

2 -يكون على الأمين العام للأمم المتحدة، في أي وقت تال، أن يعقد مؤتمرا استعراضيا، بموافقة أغلبية الدول الأطراف، وذلك بناء على طلب أي دولة طرف وللأغراض المحددة في الفقرة 1"

و بناء على ذلك انعقد المؤتمر الاستعراضي الأول في العاصمة الأوغندية بكمبالا في الفترة الممتدة من 31 ماي الى 11 جوان 2010، حيث تقدمت هولندا باقتراح جاد ينص على التعامل مع جرائم الإرهاب بذات الطريقة التي تم التعامل بها من قبل مع جريمة العدوان، أي إدراج جرائم الإرهاب في المادة 5 من النظام الأساسي للمحكمة، مع ارجاء ممارسة الاختصاص بشأنها الى حين التوصل الى تعريف وشروط ممارسة هذا الاختصاص. (نسيب، 2019، صفحة 325)

و تظهر القيمة العملية لإدراج جرائم الإرهاب في الاختصاص الموضوعي للمحكمة فيما يلي: (نسيب، 2019، صفحة 325، 326)

- عدم سقوطها بالتقادم وفقا للمادة 29 من نظام روما الأساسي.
 - انعقاد الاختصاص للمحكمة الدولية لمتابعة مرتكبي الجرائم الإرهابية في حالة عدم قدرة او عدم رغبة النظم القضائية القائمة في الدولة التي يتواجدون على أراضيها في ملاحقتهم وتطبيق القانون عليهم، وبالتالي لا يستطيع هؤلاء الفرار من العدالة الدولية بالبقاء لدى دول لا تستطيع او لا ترغب في المحاكمة.
 - وفقا للمادة 27 من نظام روما الأساسي، فان قادة وكبار مسؤولي الدول التي تمول الإرهاب وترعاه يخضعون لاختصاص المحكمة ولا عبرة في ذلك لحصانات مرتبطة بمناصبهم الرسمية.
- غير أنه و رغم المحاولات السابقة الا اننا و الى غاية تاريخ كتابة هذه الاسطر لم ينعقد مؤتمر استعراضي يتم من خلاله اعتماد الجهود السابقة لهولندا و لغيرها رغم الكوارث الإنسانية التي تشهدها البشرية، الا انه و رغم ادراكنا لصعوبة تنفيذ الدعاوات السابقة الرامية الى ادراج جريمة الإرهاب الدولي في اختصاص المحكمة الجنائية في ضوء عدم الاتفاق على تعريف محدد للإرهاب الدولي حتى الان، فان التحديات تظل شديدة الخطورة و التي يفرضها تصاعد جرائم الإرهاب الدولي على الصعيد الداخلي و الدولي على نحو غير مسبوق، مما يشكل دافعا للمجتمع الدولي ممثلا في منظمة الأمم المتحدة للتغلب على مسألة التعريف، و السعي الى احكام الحصار على جماعات الإرهاب المتطرفة عبر وسائل من بينها ضرورة الإسراع بإدراج جريمة الإرهاب الدولي في اختصاص المحكمة الجنائية الدولية.
- ويمكن تفعيل الاختصاص العالمي - كأحد السبل للمتابعة- في محاربة هذا النوع من الجرائم في انتظار تعديل النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية كي تختص بنظر جرائم الإرهاب.
- وتجدر الإشارة هنا الى عدم إمكانية تحريك اختصاص المحكمة لنظر جرائم الإرهاب الدولي عن طريق الإحالة من قبل مجلس الأمن طالما ان النظام الأساسي للمحكمة لم ينص على امتداد اختصاصه بشأنها وهو ما يتماشى مع مبدأ لا جريمة ولا عقوبة الا بنص المنصوص عليه في المادة 22 من هذا النظام.

الخاتمة:

من خلال دراستنا توصلنا لجملة من النتائج والتوصيات، نوردتها فيما يلي:

النتائج:

من أهم النتائج التي خلصنا إليها من خلال هذا البحث نذكر ما يلي:

- 1- يعتبر الإرهاب الدولي جريمة دولية تشكل خطرا كبيرا على السلم والأمن الدوليين، وأن ترك جرائم الإرهاب الدولي دون النص عليها ضمن اختصاص المحكمة الجنائية الدولية قد شكل فشلا كبيرا للمجتمع الدولي في محاولة القضاء على ظاهرة الإرهاب، وهو ما كان له الأثر البالغ في ازدياد الأعمال الإرهابية كما ونوعا، وجعل هناك نوعا من التغطية غير المباشرة على تلك الجرائم، كون أن الكثير من مرتكبيها لا يتابعون بجرائمهم تلك إلا في حدود القضاء الوطني الذي لا يشكل ضمانة حقيقية في تحقيق العدالة الجنائية.
- 2- جرائم الإرهاب يمكن أن تتجسد في ثلاثة صور، إما أن تكون جريمة إبادة، أو جريمة حرب أو جريمة ضد الإنسانية، وكلها جرائم إرهابية توجب معاقبة مرتكبيها أمام القضاء الدولي الجنائي.
- 3- إذا كان الإرهاب الدولي لا يدخل ضمن اختصاص المحكمة الجنائية الدولية، فإن ذلك لا يعني بأنه ليس جريمة دولية أو أن القانون الدولي لا يوفر آليات قضائية لملاحقة مرتكبيه، وإنما لأن القانون الدولي في الوقت الراهن أتاح ملاحقة جريمة الإرهاب للمحاكم الوطنية، غير أن هذا لا يمنع القضاء الدولي من ملاحقة جريمة الإرهاب لما يمثله هذا القضاء من ميزة عالمية ومن حياد موضوعي تسهمان في وضع الأمور في نصابها القانوني.

التوصيات:

- على ضوء ما تقدم من نتائج ومن أجل تعزيز دور المحكمة في متابعة مرتكبي جرائم الإرهاب الدولي والاقتصاص من هؤلاء المجرمين وإنصاف ضحايا الإرهاب الدولي، ندعو إلى جملة من التوصيات، نذكر منها:
- 1- إذا كان هناك خلاف حاد بين الدول فيما يعتبر عملا إرهابيا أو لا يعتبر كذلك، فانه على الأقل يتعين العمل على حصول توافق حول أعمال محددة في ذاتا تعتبر إرهابا، أي تعداد الأفعال الإرهابية التي يمكن أن تختص بها المحكمة الجنائية الدولية، في محاولة لحصر تلك الأعمال والنص عليها صراحة في النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.
 - 2- ضرورة الاتفاق على تعريف واضح ومحدد للإرهاب الدولي تتفق عليه جميع الدول، بما لا يترك مجالا للاختلاف فيه، لأن عدم وجود تعريف للإرهاب يعد سببا مباشرا في عدم النص على اختصاص المحكمة الجنائية الدولية في نظر جرائم الإرهاب الدولي في نظامها الأساسي.

- 3- ضرورة تفعيل المادة 123 من نظام روما الأساسي، كما يتوجب من خلال المؤتمرات الاستعراضية التي ستعقد مستقبلاً بناء على المادة 123 ان يدرج اقتراح في جدول اعمالها يتضمن توسيع نطاق اختصاص المحكمة ليشمل الإرهاب، و هو ما يتطلب بالضرورة وضع تعريف للإرهاب، و بما انه لا يوجد لحد الان تعريف للإرهاب مقبول على الصعيد الدولي، فإننا نتمنى ان تكون هذه المسألة حاضرة في اذهان المسؤولين في الدول العربية و دول العلام الثالث الاعضاء في المحكمة، للمساهمة بشكل فعال في توضيح وجهة نظر هذه الدول في مسألة الإرهاب و الحيلولة دون تمرير تعريف غير متوازن لجريمة الإرهاب الدولي، كاعتبار اعمال المقاومة ضد المحتل مثلاً من قبيل الإرهاب.
- 4- ضرورة اعتبار الإرهاب الدولي جريمة دولية تشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين، وتندرج ضمن الجرائم الدولية الأخرى التي يعاقب عليها القانون الدولي بصرف النظر عن موقف القوانين الداخلية منها، وعلى الرغم من بعض العوامل المشتركة للجرائم الدولية فإنه يجب عند تعريف الإرهاب أن يشار إلى العلاقة بينه وبين كل من جرائم الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية.
- 5- يمكن تفعيل الاختصاص العالمي في محاربة هذا النوع من الجرائم في انتظار تعديل النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية كي تختص بنظر جرائم الإرهاب.

قائمة المصادر والمراجع:

- الجميلي، ع. ا. (2015). جرائم الإرهاب الدولي في ضوء اختصاص المحكمة الجنائية الدولية. (1. éd.) بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية.
- الحلوة، م. م. إ. (2003). الإرهاب الدولي في ماهيته وأسبابه وسبل مكافحته. المجلة العربية للدراسات الدولية، 7(1).
- جربوج، ع. ت. (2010). التعاون الدولي في مكافحة جرائم الارهاب (أطروحة دكتوراه). كلية الحقوق، مصر: جامعة القاهرة.
- زرقط، ع. (2015). اختصاص المحكمة الجنائية الدولية في نظر جرائم الارهاب الدولي. مجلة الحقوق و العلوم الانسانية 120-133.
- سبع، ز. (2010). المحكمة الجنائية الدولية دراسة في النشأة والاختصاص غير الشامل لأفعال الإرهاب الدولي. مجلة الحقوق و العلوم الانسانية، 3(2) الصفحات 5-23.
- صابر، ب. ب. (2018). المحكمة الجنائية الدولية و مدى الحاجة الى ادراج جرائم الارهاب الدولي في اختصاصها. مجلة البحوث القانونية و السياسية (10)، الصفحات 286-335.
- علي لونيبي. (2012). آليات مكافحة الإرهاب الدولي بين فاعلية القانون الدولي وواقع الممارسة الدولية الانفرادية (رسالة دكتوراه). كلية الحقوق و العلوم السياسية، تيزي وزو: جامعة مولود معمري.
- فريجة، ح. (2011). جوان. الارهاب في احكام القانون الدولي الجنائي. مجلة دفاتر السياسة و القانون (5)، الصفحات 160-181.
- قصيله، ص. ز. (2009). ضمانات الحماية الجنائية الدولية لحقوق الإنسان. القاهرة: دار النهضة العربية.
- قمودي، س. (2014). مكافحة الإرهاب واتفاقيات حقوق الإنسان (رسالة دكتوراه) كلية الحقوق و العلوم السياسية، بسكرة: جامعة محمد خيضر.
- محمد عبد الرحيم سلطان العلماء. (2009). معوقات تطوير أنظمة العدالة الجنائية في مكافحة الإرهاب وسبل تذليلها من وجهة نظر الشريعة والقانون. تطوير أنظمة العدالة الجنائية في مواجهة الإرهاب. الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الامنية.
- منديل، ن. أ. & براء منذر كمال. (2009) امتداد اختصاص المحكمة الجنائية الدولية لشمول الجرائم الارهابية (دراسة مستقبلية) مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، 16(5) الصفحات 243-271.
- نسيب، ن. (2019). جوان. حول استبعاد جرائم الإرهاب الدولي من الاختصاص الموضوعي للمحكمة الجنائية الدولية. مجلة العلوم الانسانية (51) الصفحات 115-125.
- مراجع أجنبية:
- CARTIER, M. E. (2000). Le terrorisme dans le nouveau code pénal français. London: The Royal Society of Chemistry.